اقتصاد

الأسواق تتخذى من الانقسام الأميركي

واشنطن ـ **العربي الجديد**

تشهد أسواق الأسهم الأميركية ارتفاعاً بالتزامن مع احتدام معركة حصد الأصوات في الانتخابات الرئاسية، حيث أشاد المستثمرون بالإشارات إلى إمكانية انقسام السلطة في واشنطن بين رئيس ديمقراطي ومجلس شيوخ جمهوري مصمم على عرقلة مقترحاته الأكثر طموحاً. إذا تم تأكيد هذه النتيجة، فمن غير المرجح أن تنجو خطط جو بايدن لزيادة الضرائب على الشركات والأفراد ذوي الدخل المرتفع، وسن تغييرات تنظيمية شاملة وإطلاق مشاريع الطاقة الخضراء. سيكون زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ ميتش ماكونيل (جمهوري من كنتاكي) قادرا على منع التعيينات الوزارية المثيرة للقلق في السوق، مثل السناتور إليزابيث وارين (ديمقراطية) كوزيرة للخزانة. يمكن للمستثمرين أيضا توقع عملية صنع سياسة أقل اضطرابًا إذا هُزم الرئيس ترامب، وفق تقرير نشرته «واشنطن بوست» الجمعة.

ربما تكون انتخابات الثلاثاء قد خيبت آمال أنصار الحزبين، لكن مديري الأموال رحبوا بعودة الجمود. وقال مايكل موسيو، رئيس «أف بي بي كابيتال» في بيثيسدا: «من المحتمل أن يكون هذا هو السيناريو المعتدل لصالح الأسواق».

في المقلب الآخر، يعتمد المستثمرون على بايدن لإصدار حزمة تحف+يز بمليارات الدولارات في أوائل العام المقبل. إلا أنه من المرجح أن تعني السلطة المنقسمة حزمة أقل سخاء، لكن بعض المستثمرين يقولون إنها قد تكون كافية لإحياء التعافي المتباطئ. وتفاوضت إدارة دونالد ترامب ورئيسة مجلس النواب نانسي بيلوسي (ديمقراطية من كاليفورنيا) لأشهر على صفقة محتملة بقيمة تريليوني دولار دون التوصل إلى اتفاق. يمكن لأي تشريع يتم إصداره في الأسابيع العديدة القادمة أن يركز على مزايا تأمين البطالة الإضافية وقروض الأعمال الصغيرة والشيكات لدافعي الضرائب.

وحث بعض المتخصصين في السوق على توخي الحذر مع تصعيد ترامب لاستراتيجيته القانونية القائمة على مبدأ «الأرض المحروقة» لتحدي النتائج في عدة ولايات رئيسية يتقدم فيها منافسه جو بايدن، مما يهدد بأسابيع من عدم اليقين قبل صدور نتيجة رسمية.

وقال إد مويا، المحلل في شركة «أواندا» المالية، لـ«واشنطن بوست»: «يبدو أن وول ستريت قد تحصل على نتائج غير رسمية قريبًا. المنافسة لم تنته، والرئيس ترامب لن يذهب من دون قتال، لكن الأسواق المالية واثقة من أن الانقسام ما بين بايدن ومجلس الشيوخ الذي يسيطر عليه الجمهوريون ، قد يخفف من الإجراءات المقبلة».

من جهة أخرى، اعتبر روس مولد، مدير في «آي جي بيل» الاستثمارية: «قد تؤدي إدارة جديدة في البيت الأبيض إلى تخفيف حدة التوترات مع القوى العظمى العالمية الأخرى بشأن قضايا مثل التجارة. من المؤكد أن هذا هو التفكير في آسيا حيث شهدت الأسهم اليابانية والصينية ارتفاعات كبيرة». ولكن قد يؤدي اندفاع الوباء إلى توقف الانتعاش الاقتصادي.

وقال كريس روبكي، كبير الاقتصاديين الماليين في بنك «أم يو أف جي» إن «عدم اليقين بشأن الانتخابات يتراجع، لكنه يرتفع بشأن التوظيف. تستمر طلبات إعانة البطالة عند مستويات أعلى من ذروة الركود العظيم».

(أندرو آيتشيسون/Getty)

أسعار المنازل البريطانية

قالت شركة هاليفاكس للقروض العقارية إن أسعار المنازل البريطانية ارتفعت في أكتوبر/ تشرين الأول بأسرع وتيرة سنوية منذ يونيو/ حزيران 2016، على الرغم من أن ثمة مؤشرات على تبدد الزخم مع تصاعد جائحة كوفيد-19. وأضافت هاليفاكس أن أسعار المنازل زادت 7,5 في المائة في أكتوبر/ تشرين الأول مقارنة بها قبل عام، ومقارنة بنمو سنوي 7,3 في المائة في سبتمبر/ أيلول. لكن في أكتوبر وحده، زادت أسعار المنازل 0,3 في المائة وهو أضعف نمو في أربعة أشهر. فيما انخفض مؤشر آي.إتش.إس ماركت لمديري المشتريات في قطاع الخدمات إلى أقل مستوى في أربعة أشهر وسجل 51,4 في أكتوبر ليقترب من مستوى الخمسين نقطة الفاصل بين النمو والانكماش.

فواتير الخدمات ارتفعت 200% في مصر

القاهرة ـ **منعم سداوي**

تحولت فواتير الخدمات الأساسية من كهرباء وغاز ومياه، إلى كابوس لدى المواطنين المصريين، بعدما ارتفعت أكثر من 200 في المائة خلال شهري سبتمبر/ أيلول وأكتوبر/ تشرين الأول، وذلك بالتزامن مع الزيادات السنوية على الفواتير المدرجة في الميزانية العامة للدولة 2021/2020. وتتعامل الجهات المسؤولة مع ارتفاع الأكلاف على قاعدة «اللي ممعهوش ميلزموش» بحيث تقطع الخدمة عن كل من لا يستطيع دفع قيمة الفاتورة. وتزايدت الأزمة بعدما تحولت فواتير المياه إلى التزام شهري ووصلت إلى أرقام راوحت ما بين 700 و1500 جنيه للعداد الواحد، بعدما كانت لا تتجاوز الـ 20 جنيهاً خلال السنوات الماضية.

وترتفع شكاوى المواطنين الذين اعتبر بعضهم خلال أحاديث مع «العربي الجديد» أن أغلب الفواتير جزافية وغير مبررة ولا تناسب الأجور ودخول الفقراء والبسطاء. فيما تصاعدت خلال الشهرين الماضيين فواتير الكهرباء مقارنة بشهر أغسطس/ آب وذلك على الرغم من انخفاض درجة الحرارة وقلة الاستهلاك بسبب عدم تشغيل الأجهزة الكهربائية من مراوح ومكيفات. وقال المواطن محمد عبد الستار إن فاتورة كهرباء شهر أغسطس كانت 250 جنيهاً بدلاً من 200 جنيه في الشهور الماضية، أما في أكتوبر، فقد سجلت الفاتورة ارتفاعاً إلى 700 جنيه.

وشرح الصيدلي عادل عزمي أن الفواتير زادت من 500 إلى 1500 جنيه بارتفاع 200 في المائة، «وهذا أمر غير متوقع، وحاولت أن أفهم من المسؤولين سبب الزيادة لكنني لم أحصل على أجوبة مقنعة». واتهم شركة الكهرباء بأنها تقوم بتقدير الفواتير بشكل جزافي، مشدداً على أن المستهلكين لا يعرفون شيئاً عن كيفية احتساب تلك الفواتير. واعتبر المقاول مصطفى سليمان أن الفواتير أصبحت كابوساً بسبب الأسعار العالية وعدم قدرة المواطنين على سداد ما عليهم من التزامات أخرى، مشدداً على أن صندوق النقد الدولي لا يدخل أي دولة إلا وكان الخراب أحد أهم تركاته. في إشارة إلى توصيات الصندوق لإزالة الدعم ورفع أسعار الخدمات.

وأشارت ربة المنزل سعاد فوزي إلى أن فاتورة الغاز اقتربت من 200 جنيه رغم أنها كانت خلال السنوات الثلاث الماضية لا تتجاوز الـ 30 جنيهاً، لافتة إلى أن مدخول أسرتها يتآكل شهرياً، فيما تتزايد الأسعار.

أخبار

ارتفاع الإنتاج الصناعي الألماني

أظهرت بيانات الجمعة أن الإنتاج الصناعي الألماني ارتفع بأقل من المتوقع في سبتمبر / أيلول إذ كبحت أزمة فيروس كورونا النشاط، في دليل جديد على أن التعافي من صدمة الجائحة يتباطأ في أكبر اقتصاد بأوروبا. وأظهرت

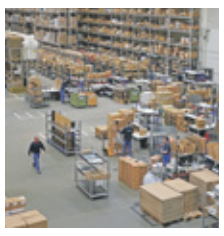

أرقام نشرها مكتب الإحصاءات الاتحادي أن الإنتاج الصناعي زاد 1,6 في المائة على أساس شهري، فيما كانت التوقعات تفيد بزيادة 2,7 في المائة.

ناقلة جزائرية تصل إلى تركيا

وصلت إلى تركيا، الجمعة، السفينة الضخمة لنقل الغاز المسال «لالة فاطمة نسومر»، بعد انطلاقها من ميناء «أرزيو» بالجزائر في 31 تشرين الأول / أكتوبر الماضي. ورست السفينة التي تصل قدرتها الاستيعابية إلى 144 ألفا و888 مترا مكعبا، في ميناء علي آغا غربي تركيا.

تزايد خسائر السياحة العربية

قال صندوق النقد العربي في تقرير، إن مساهمة قطاع السياحة تبلغ 11,4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية. وتضررت السياحة الدينية في السعودية بشدة، اعتبارا من مارس/ آذار الماضي بسبب فيروس كورونا، وذلك بفعل تعطل رحلات العمرة (19 مليون معتمر في 2019)، وخفض أعداد الحجاج بأكثر من 95 في المائة خلال الموسم الأخير. وفي بقية دول الخليج، وأبرزها الإمارات (استقبلت في 2019 نحو 22 مليون سائح)، تضررت صناعة السياحة بشكل حاد، إضافة إلى البحرين التي تعد سوقا للسياحة الخليجية.

الصين تنتهك المنطقة الاقتصادية لليابان

حذرت السلطات اليابانية أكثر من 4 آلاف سفينة صيد تابعة للصين؛ لانتهاكها المنطقة الاقتصادية اليابانية الخالصة في بحر اليابان، وطالبتها بمغادرتها. جاء ذلك بحسب تصريحات أدلى بها، الجمعة، أمين عام مجلس الوزراء الياباني، كاتو كاتسونوبو، الذي أوضح أن وكالة مصايد الأسماك ووحدات خفر السواحل اليابانية، تقوم بدوريات في المنطقة الاقتصادية الخالصة في البحر الياباني لوقف الانتهاكات.

تويوتا ترفع توقعات الأرباح

رفعت تويوتا موتور الجمعة توقعاتها لأرباح التشغيل لعام كامل إلى أكثر من مثليها، إذ انتعشت مبيعات السيارات في الصين من جمود ناجم عن جائحة فيروس كورونا. وقالت أكبر شركة لصناعة السيارات في اليابان إنها تتوقع الآن أرباحا تشغيلية 1,3 تريليون ين (12,6 مليار دولار) للسنة المنتهية في مارس/ آذار 2021.

اقتصاد الناس

المحروقات في الأردن

الأسعار تشعل موجة اعتراض شعبية

ارتفعت الأصوات الأردنية المطالبة بخفض أسعار المحروقات لتقارب سعر الخام العالمي، مع استمرار فرض ضرائب واسعة على المستهلكين وقطاعات الأعمال

عمان ـ **زيد الدبيسية**

تجددت الحملات الشعبية التي تدعو الحكومة الأردنية إلى تخفيض أسعار المشتقات النفطية والكهرباء والتي ما زالت على ارتفاع على الرغم من انخفاض أسعار النفط الخام عالمياً منذ حوالي عامين. وتأتي هذه المطالب رداً على قرار لجنة تسعير المشتقات النفطية بتخفيض أسعار البنزين 5 فلوس فقط اعتباراً من بداية الشهر الحالي.

وقبيل قرار اللجنة بحملة تهكم على الحكومة انتشرت على مواقع التواصل الاجتماعي باعتبار أن تخفيض أي تعرفة بقيمة 5 فلوس غير منطقي ويتجاهل حقيقة التراجع الكبير في أسعار النفط الخام عالمياً، وكذلك الانحدار المتواصل في مستويات المعيشة في المملكة.

وبحسب خبراء، تبلغ قيمة الضرائب المفروضة على المشتقات النفطية ضعف سعر بعض الأصناف، ما أثر على المستويات المعيشية للمواطنين وساهم بارتفاع كلف الإنتاج على مختلف القطاعات الاقتصادية والخدمية. وتتجاوز الضريبة المقطوعة على المشتقات النفطية 70 في المائة من إجمالي سعرها، وترتفع بحسب المتغيرات التي تطرأ على أسعار النفط الخام عالمياً. ولفت الخبراء النظر إلى أن هذه الضريبة المقطوعة تفتقد إلى العدالة كونها تفرض بالتساوي على كافة الشرائح الاجتماعية من دون تمييز.

وكانت الحكومة قد طبقت الضريبة الثابتة على المشتقات النفطية في تموز/ يوليو من العام الماضي، 2019، حيث كانت قبل ذلك نسبية وتم احتسابها على أساس سعر مرتفع للنفط وهو 66 دولارا لبرميل برنت، بينما الأسعار انخفضت إلى ما دون ذلك بكثير، حيث يبلغ متوسط سعر برميل نفط برنت 39,6 دولاراً للعام الحالي، 2020، ومن المتوقع أن يصل، حسب المؤسسات الدولية المختصة، إلى 45 دولاراً للبرميل في العام 2021.

من جانبه، قال الرئيس السابق للجنة الطاقة في مجلس النواب موسى هنطش، لـ«العربي الجديد»، إن الضريبة المقطوعة على أسعار المشتقات النفطية غير عادلة، حيث إن وخاصة البنزين والسولار والكاز، فيما الضريبة ثابتة كرقم وليس كنسبة من سعر المحروقات كما كان في السابق.

وأضاف أنه مهما انخفضت أسعار النفط الخام عالمياً فإن الأسعار محليا ستبقى على ارتفاع بحكم الضريبة المقطوعة التي أقرتها الحكومة للمحافظة على إيراداتها من المشتقات النفطية، الأمر الذي يضر بمصالح المستهلكين والقطاعات الاقتصادية المختلفة والتي تشكل فاتورة الطاقة جزءاً كبيرا من كلف الإنتاج الخاصة بها.

> تتجاوز الضريبة نسبة 70% من أسعار المحروقات في السوق

وقال النائب السابق هنطش إنه يتوجب إعادة النظر بمقدار الضريبة المفروضة على المشتقات النفطية في هذه المرحلة لتخفيف الأعباء عن كاهل المواطنين الذين يعانون من ظروف صعبة، وخاصة مع التحديات الناتجة عن جائحة كورونا وفقدان عدد كبير من المواطنين لفرص عملهم وارتفاع البطالة إلى مستويات غير مسبوقة، حيث بلغت 23 في المائة للربع الثاني من هذا العام.

ويستورد الأردن كامل احتياجاته النفطية من السعودية بالأسعار العالمية و10 آلاف برميل نفط خام من العراق يوميا بأسعار تقل بحوالي 18 دولارا عن الأسعار العالمية تمثل فروقات أسعار النقل.

وتقوم الحكومة شهريا بتحديد أسعار المشتقات النفطية للشهر اللاحق تبعا للأسعار العالمية، إلا أن الشارع الأردني يرى أن الحكومة لا تعكس الانخفاض الحاصل في أسعار النفط العالمية على أسعار المحروقات المباعة في الأردن.

من جانبه، قال الخبير في قطاع النفط عامر الشوبكي، في تصريحات صحافية، إن على الحكومة الأردنية الجديدة التي يرأسها بشر الخصاونة إعادة دراسة توزيع العبء الضريبي على المواطنين وتخفيض الضريبة على المشتقات النفطية والتي تم إقرارها كضريبة ثابتة ومقطوعة في عهد الحكومة السابقة وبموافقة مجلس النواب السابق. وشرح أن سعر المشتقات النفطية المباعة للمستهلك معظمه ضريبة وبنسبة تراوح ما بين 40 في المائة و65 في المائة.

وأشار إلى أن هذه ضريبة خاصة ثابتة، ما يجعل المواطن يدفع 16,21 دولاراً إضافياً على كل صفيحة (عشرين لترا) من البنزين عيار 95 أوكتان، ويدفع ضريبة قيمتها 10,5 دولارات على كل صفيحة بنزين عيار 90 أوكتان، كما يدفع ضريبة تساوي 4,7 دولارات على كل صفيحة من السولار أو الكاز. ويتم دفع هذه الضريبة بشكل ثابت ومقطوع مهما بلغ الانخفاض في أسعار النفط في الأسواق العالمية.

وبحسب الخبير النفطي، الشوبكي، فإن أكلاف الكهرباء والمشتقات النفطية المرتفعة في الأردن عمقت الأعباء على المواطن في ظل أزمة كورونا وباتت تشكل عقبة أمام تعافي أو صمود القطاعات التجارية والصناعية والزراعية والسياحية والخدمية وعائقاً رئيساً أمام أي استثمار جديد، خاصة مع إيقاف مشاريع الطاقة المتجددة.

وقال مدير عام غرفة صناعة عمان نائل الحسامي، لـ«العربي الجديد»، إن أسعار الطاقة في الأردن بشكل عام تشكل تحديا كبيرا أمام تطور القطاعات الاقتصادية، بخاصة الصناعة، التي تشكل فاتورة الطاقة نسبة عالية من كلف الإنتاج فيها، ما يؤثر على تنافسيتها محلياً وخارجياً.

ودعا إلى تخفيض الضرائب المفروضة على المشتقات النفطية والكهرباء لتخفيف الأعباء عن المواطن والاقتصاد الذي يتوقع انكماشه بنسبة كبيرة خلال العام الحالي بسبب تداعيات جائحة كورونا.

المحروقات ترفع الأعباء على المواطنين (أليري ترونيل/ Getty)

المال العام

ملاحقة مسؤولين ليبيين بسبب الفساد

طرابلس ـ **احمد الخميسي**

أطلق مكتب النائب العام في ليبيا حملة على الفساد، حيث تم إيقاف عدد من المسؤولين وشملت الحملة قياديين في حكومة الوفاق الوطني بالداخل والخارج، ووزراء، وعمداء بلديات، ومديري شركات حكومية ومدير أكبر مصرف ليبي وهو المصرف الليبي الخارجي، وكذا مسؤولين في الصندوق السيادي الليبي ومؤسسات مالية مختلفة، ووزارات ومستشفيات وغيرها.

وقال رئيس التحقيقات في مكتب النائب العام الصديق الصور لـ «العربي الجديد» إن عمليات متابعة ملفات الفساد بدأت منذ سنة ونصف، مؤكداً وجود قضايا لدى المدعي العام الهولندي والسويسري وشركة ديلويت بخصوص المؤسسة الليبية للاستثمار (الصندوق السيادي الليبي)، التي تستثمر أكثر من 65 مليار دولار بالخارج. وقال الصور إن «هناك تعاوناً مع شركات دولية لمساعدتنا في التحقيق حول إهدار المال العام».

رئيس قسم التحقيقات أوضح أن أبرز القضايا التي يتم التحقق فيها هدر أكثر من 800 مليون دولار في استثمارات غير مدرجة في الخارج، وتكبد خسائر أكثر من 530 مليون دولار.

من جانبه، قال المحلل المالي سليمان الشحومي في تصريحات لـ «العربي الجديد» إن أموالاً حكومية تنفق يمينا وشمالا ولم تستفد منها ليبيا ولا المواطنون، على حساب توسع ثروات فئة محدودة استغلت الظروف وباعت الوهم للناس وقبضت الثمن.

وأضاف أن مجابهة الفساد عبر حصر المخالفات على مستوى الوحدات الحكومية وإحالتها للتحقيق تحتاج إلى إطار قانوني وإداري منظم يعمل كطبقة عازلة شفافة تمنع الاختراقات وتحد من القدرة على التحكم المفرط في المال العام.

> تطاول التحقيقات هدر أكثر من 800 مليون دولار في الخارج

وفي هذا السياق، اعتبر المحلل الاقتصادي علي الصلح أن الحملة التي يقوم بها النائب العام تعد خطوة مهمة بعدما أصبح الفساد عبئا على الدولة الغارقة في مشكلات مالية لا حصر لها، فالحروب المتواصلة منذ عام 2011 أسهمت في تعميق الفساد وشكلت إقطاعيين جددا، في فقد المواطن غالبية الخدمات الأساسية. وتعتبر ليبيا واحدة من أكثر دول العالم فسادا حيث جاءت في المركز 168 بين 180 دولة، بحسب تقرير منظمة الشفافية الدولية للعام 2019.

وكشفت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في ليبيا أن ثلاثة آلاف شركة خاصة تقدمت للحصول على اعتمادات مستندية، رغم أن رؤساء مجالس إداراتها موظفون بالدولة. كما وجهت هيئة الرقابة الإدارية 308 متهمين للنائب العام، في قضايا تتعلق بتزوير وثائق ومستندات واختلاس الأموال والاستيلاء عليها وإساءة استخدام السلطة الوظيفية.

زراعة

الجراد يغزو مزارع جنوب الصومال

مقديشو ـ **الشافعي ابتدون**

تعاني المدن الزراعية في إقليم شبيلي الوسطى في جنوب الصومال من موجة جديدة من انتشار الجراد الذي يهدد المحاصيل الزراعية والمراعي، حيث تعد الماشية العمود الفقري للاقتصاد الصومالي. وشهدت مدينة جوهر الزراعية (90 كيلومتراً شمال مقديشو) موجة ثانية من الجراد، الذي يبعث القلق في نفوس سكان المدينة، حيث تعتمد حياتهم على المحاصيل الزراعية التي تزرع على جانبي نهر شبيلي، كما حطت أسراب الجراد رحالها في معظم البلدات والمناطق القريبة من هذه المدينة.

الجراد يهدد المواسم الزراعية (الأناضول)

ويقول حسن عبدالله لـ «العربي الجديد» إن ملايين من الجراد انتشرت في المدينة، وبدأت تأكل حشائش الأرض والنباتات التي تقصدها الماشية، مشيراً إلى أن انتشار أسراب الجراد يأتي في وقت يعكف فيه الفلاحون على الزراعة للاستفادة من مياه الأمطار الموسمية.

ويضيف عبدالله أن الجراد انتشر على نطاق واسع في جميع القرى المحيطة بمدينة جوهر، وشمل أيضاً المراعي والمرتفعات في الإقليم، ويبدي محمود تخوفه من أن تكون أسراب الجراد الذي تجتاح الإقليم مجرد طليعة أولى للمزيد من أسراب الجراد، هو ما سيهدد الإنتاج الزراعي، وخاصة محصول القمح والذرة والأرز.

وبحسب السكان المحليين فإن أسراب الجراد تجتاح بكثافة الأراضي الزراعية والمرتفعات في إثيوبيا، وخاصة المناطق المتاخمة حدودياً مع الصومال، حيث بدأت أسراب الجراد تنتقل إلى الصومال، بعد أن دمرت المحاصيل الزراعية في الإقليم الصومالي بإثيوبيا. ويقول المزارع الصومالي إبراهيم آدم لـ «العربي الجديد» إن انتشار الجراد في مدينة جوهر أمر يخيف أهالي بلدة جميلول الزراعية بإقليم شبيلي السفلى جنوب الصومال، مضيفاً أن هناك أزمات متراكمة يواجهها المزارعون حالياً.

ويضيف إبراهيم أن ارتفاع منسوب مياه نهر شبيلي أغرق العديد من المحاصيل الزراعية، وما زال يتدفق نحو المناطق اليابسة في منازل المزارعين، مشيراً إلى أن وصول أسراب الجراد إلى بلدتهم سيعني إتلاف المحاصيل الزراعية التي نجت من مياه الفيضانات.

ويقول الخبير الاقتصادي يحيى عامر إن الصومال يواجه مشكلة في إدارة أزمة احتواء الجراد، وإن البنك الدولي ساهم في منح الصومال نحو 40 مليون دولار لمواجهة أسراب الجراد، مشيراً إلى أن أسراب الجراد قد تصل إلى أربعين مليون حشرة، فإذا خصصت الحكومة الصومالية دولاراً واحداً لكل حشرة، يمكن القضاء عليها. ويتساءل أين ذهبت منح المنظمات الدولية لمواجهة تلك الآفة التي تهدد الإنتاج الزراعي في البلاد.

تحقيق

ضرائب الخليج تتزايد

أعباء جديدة تطاول مواطني دول مجلس التعاون

أقدمت سلطنة عمان على خطوة غير مسبوقة خليجياً، حيث أعلنت عن بدء فرض ضرائب على المداخيل المرتفعة في العام 2022، إلا أن سبحة الضرائب ستمتد إلى دول خليجية أخرى، مع ارتفاع أزمات الاقتصادات المعتمدة على النفط، وسط تداعيات فيروس كورونا

الكويت ـ **احمد الزعبي**

تبحث دول مجلس التعاون الخليجي العديد من الخيارات لمعالجة الأوضاع المالية التي تدهورت على خلفية انتشار فيروس كورونا. الجائحة تسببت في وقف العديد من الأنشطة الاقتصادية بالتزامن مع انهيار أسعار النفط، لذا قررت سلطنة عمان فرض ضريبة على أصحاب الدخل المرتفع في العام 2022، لتصبح أول دولة خليجية تفرض هذا النوع من الضرائب على المواطنين. وتوقع الباحث الاقتصادي العماني هيثم اليافعي خلال اتصال هاتفي مع «العربي الجديد» قيام الحكومة بفرض ضرائب جديدة على الشركات التجارية محذرا من التأخر في إقرارات الإصلاحات الاقتصادية الملحة.

الخطوة العمانية لن تكون الأخيرة، حيث تسعى دول خليجية أخرى إلى إصلاحات مالية واقتصادية خلال الفترة المقبلة من خلال ترشيد الإنفاق وفرض الضرائب على الدخل وزيادة الضريبة على القيمة المضافة فضلاً عن الضرائب التصاعدية على أرباح الشركات. وكانت السعودية قررت رفع قيمة ضريبة القيمة المضافة التي كانت فرضتها في مطلع عام 2018، من 5 في المائة إلى 15 في المائة، وسط مساعي الكويت إلى فرض ضريبة القيمة المضافة وخفض الدعم، بحسب ما ذكرته وكالة فيتش للتصنيف الائتماني.

بين السعودية والإمارات

وأصبحت السعودية أكثر المتضررين من أزمة جائحة كورونا التي تسببت في تدهور الأوضاع المعيشية للمواطنين، حيث كشفت القرارات التقشفية عن الوضع المترهل للاقتصاد السعودي الذي يعاني بسبب تفاقم عجز الميزانية وتراجع الإيرادات النفطية فضلا عن توقف الأنشطة الاقتصادية في وقت سابق وهبوط إيرادات السياحة الدينية للحج والعمرة. وفي مطلع العام الحالي، أعلنت السعودية موازنة 2020 بإنفاق 272 مليار دولار، مقابل إيرادات بـ222 مليار دولار، متوقعة عجزا قيمته أكثر من 50 مليار دولار، إلا ان تفاقم عجز الميزانية بسبب تفشي كورونا تسبب في الإعلان عن خفض نفقات الحكومة في اعتمادات السفر والانتدابات، وتأجيل مشاريع، كما قررت تقليص الميزانية بنحو 13 مليار دولار.

> % 5,5
> توقعت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني انكماش الاقتصاد الكويتي 5,5 في المائة في العام الحالي. وأعربت الوكالة عن تشاؤمها بشأن نمو الاقتصاد مع ظهور موجة ثانية من كورونا

وقال رئيس وحدة البحوث في مركز الخليج العربي للاستشارات الاقتصادية عبد العزيز الخالدي إنه لا مفر أمام السلطات السعودية سوى تطبيق الإصلاحات الاقتصادية بعد عقود من التخبط والسياسات العشوائية التي قادت الاقتصاد السعودي إلى الانهيار، لافتا إلى أن أزمة كورونا أثبتت هشاشة الاقتصاد السعودي. وأضاف الخالدي خلال اتصال عبر سكايب مع «العربي الجديد» أن الإصلاح الاقتصادي لا يجب أن يتحمله المواطن السعودي، وحده، بل يجب أن يمتد إلى تغيير السياسات من خلال وقف التدخلات الخارجية وإنهاء الحرب في اليمن التي تستنزف الموارد المالية للمملكة، وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية.

فيما توقع صندوق النقد الدولي انكماش اقتصاد الإمارات بنحو 3,5 في المائة في العام الحالي، أدت جائحة كورونا إلى تراجع الثقة في الاقتصاد الإماراتي بعد توقف العشرات من مشاريع التنمية في مختلف المناطق وخصوصا دبي أكبر المتضررين من الجائحة.

> تواصل الإمارات نزيف الخسائر مع استبعاد ضرائب جديدة

> توقعت «فيتش» أن تفرض الكويت ضريبة على القيمة المضافة

وقبل أيام، خفضت الإمارات ميزانيتها الاتحادية للعام القادم إلى 15,8 مليار دولار وبنسبة 5,3 في المائة مقارنة بميزانية العام الجاري البالغة 16,7 مليار دولار.

وقال الباحث الاقتصادي الإماراتي عادل الريامي لـ «العربي الجديد» إن الاقتصاد الإماراتي يواصل نزيف الخسائر بسبب أزمة تفشي كورونا وتراجع الإيرادات النفطية وهبوط حركة السياحة في دبي على الرغم من فتح المجال الجوي، فضلا عن الانخفاض الكبير الذي تشهده الخدمات المختلفة التي يعتمد عليها الاقتصاد الإماراتي.

وأوضح الريامي أنه على الرغم من تأكيد السلطات الإماراتية على عدم وجود خطط لفرض ضرائب خلال الفترة المقبلة، إلا أنه يجب على الحكومة البدء في الإصلاحات الاقتصادية واتخاذ قرارات جريئة من أجل إنقاذ الأوضاع وانتشال الاقتصاد من أزمة غير مسبوقة أثرت على حياة المواطنين والمقيمين وآثارت المخاوف بشأن المستقبل.

وتم تطبيق ضريبة القيمة المضافة في الإمارات في 1 يناير/ كانون الثاني 2018، وهي ضريبة غير مباشرة بنسبة 5 في المائة تفرض على معظم السلع والخدمات التي يتم توريدها.

إصلاحات الكويت وقطر

وتجدد الحديث في الكويت بشأن قانون ضريبة القيمة المضافة الذي يلقى معارضة كبيرة من نواب مجلس الأمة والأوساط الشعبية، في ظل الانهيار الاقتصادي من جراء تداعيات جائحة كورونا.

وفي وقت سابق، توقع تقرير لوكالة «فيتش» بدء تطبيق ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5 في المائة في الكويت في إبريل/ نيسان المقبل، وأوضحت أنه من المرجح أن تشمل تدابير التقشف والتعديلات المالية للحكومة ضرائب انتقائية وخفض الإعانات والمزايا والدعوم.

وأكد الخبير الاقتصادي الكويتي حجاج بوخضور لـ «العربي الجديد» أن السلطات الكويتية كانت قد كلفت وزير المالية براك الشيتان بإعداد وثيقة الإصلاح الاقتصادي، مشيرا إلى أن التسريبات السابقة تفيد ببدء تطبيق إجراءات مؤلمة خلال الأشهر المقبلة. ولفت بوخضور إلى أن الإصلاحات الاقتصادية يجب أن تتضمن ترشيد الإنفاق وتقليص مزايا القياديين في الدولة ومحاربة الفساد وعدم الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل.

ودعا بوخضور الحكومة الكويتية إلى زيادة الرسوم الحكومية بنسب معقولة وفرض الضرائب التصاعدية على أرباح الشركات وضريبة القيمة المضافة مثل دول الخليج التي بدأت في تطبيقها منذ عام 2018، فضلاً عن تقليص الدعم ووقف منحه لغير المستحقين.

وتعد قطر أقل دول الخليج تضررا من جائحة كورونا، في ظل مواصلة السلطات تنفيذ المشروعات الضخمة استعدادا لتنظيم كأس العالم عام 2022. وبحسب وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيف الائتماني فإن الحكومة القطرية قادرة على توفير مصدات كافية للصمود في وجه الصدمات، كما توقعت استجابة في الوقت المناسب على صعيد السياسة من الدوحة لدعم سيولتها. وأصدرت قطر، في أواخر عام 2018، قانونا بشأن ضريبة الدخل استثنت منه رواتب الأفراد، وآخر للضريبة الانتقائية فرضت فيه ضرائب تصل إلى 100 في المائة على منتجات بينها التبغ ومشروبات الطاقة و50 في المائة على المشروبات الغازية. وينص القانون على عدم إخضاع رواتب وأجور الأفراد من المواطنين والمقيمين لأية ضريبة، ومنح إعفاءات للاستثمارات في الأسهم المدرجة بالبورصة وأرباحها والفوائد والعوائد المصرفية، وقطاعات الزراعة، والصيد البحري، مع إعفاء خدمات الملاحة الجوية والبحرية بشرط المعاملة بالمثل.

البحرين: إجراءات مؤلمة

قامت السلطات البحرينية بتطبيق ضريبة القيمة المضافة في المملكة ابتداءً من 1 يناير/ كانون الثاني 2019 بقيمة 5 في المائة، فيما يعتبر الجهاز الوطني للإيرادات في البحرين مسؤولاً عن تسجيل دافعي القيمة المضافة والتزامات القيمة المضافة الخاصة بهم والتحقق من صحة الإقرارات المقدمة وتقييم الأمور ذات الصلة. وتشير التوقعات إلى قيام السلطات البحرينية باتخاذ المزيد من القرارات المؤلمة التي ستمس جيب المواطن البحريني مثل فرض الضرائب على الدخل والغاء الدعوم. وبحسب توقعات صندوق النقد الدولي سيتراجع نمو الاقتصاد البحريني بنسبة 3,6 في المائة، كما سيرتفع عجز الموازنة إلى 15 في المائة في 2020، بعد أن كان قد وصل إلى 10 في المائة في 2019، كما ستتراجع الإيرادات الحكومية بنسبة 27 في المائة. في المقابل، تحاول السلطات العمانية اتخاذ تدابير اقتصادية لمعالجة الوضع المالي المتأزم بسبب إجراءات مواجهة كورونا الذي تسبب في تعطيل الأنشطة الاقتصادية من بينها القطاع السياحي. وأعلنت وزارة المالية العمانية، فرض ضريبة دخل تطبق على أصحاب الدخل المرتفع في عام 2022، بعدما خفضت الإنفاق العام بنحو 1,3 مليار دولار خلال 2020.

كورونا يخيف الاقتصاد الكويتي (باسم الزياك/ فرانس برس)